

المحاضرة السادسة : مجالات وأدوات الاستثمار

عند التمييز بين الاستثمار ذو الطابع المحلي والاستثمار ذو الطابع الخارجي عندئذ نكون أمام مجالات الاستثمار من حيث التصنيف الجغرافي، أما لو اتجه مستثمر ما في توظيف أمواله نحو سوق السلع، أو سوق العقارات أو سوق الأوراق المالية أو نحو قطاع معين، فهنا التفكير يتجه نحو أداة الاستثمار.

وتعتبر مجالات الاستثمار أوسع من أدوات الاستثمار بسبب التنوع الذي يقوم على التنوع الجغرافي للاستثمارات إضافة إلى التوزيع النوعي لها، وتختلف نظرة كل دولة حسب طبيعة اقتصادها إلى نوعية الاستثمارات الداخلية أو الخارجية ويختلف الهدف من تنوع وتصنيف الاستثمار وخاصة عندما يكون بعملات أجنبية.

مجالات الاستثمار

ويعبر مجال الاستثمار عن المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بغرض تحقيق عوائد مالية بغض النظر إلى أداة الاستثمار المستعملة، أي أنه يعتمد على التوزيع الجغرافي للاستثمارات بالبحث عن الاقليم الأكثر جاذبية للاستثمارات من حيث تنوع القطاعات الاقتصادية ودرجة التطور والنمو وتنوع الأدوات المالية ومدى كثافة السكان إلخ.

ويمكن تصنيف مجالات الاستثمار حسب المعيار الجغرافي إلى استثمار محلي واستثمار خارجي .
كما يلي:



الاستثمار المحلي أو الداخلي:

تشمل مجالات الاستثمارات المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة، أي أن المستثمر يقوم بتوظيف أمواله في كافة القطاعات ووفق الأنواع السابقة - في المحور الأول- ضمن حدود الدولة الواحدة، فإذا قام مستثمر جزائري بتوظيف أمواله داخل الجزائر فإن استثماره يعتبر استثمار محلي لأنه يقع داخل حدود الدولة.

ويعتبر الاستثمار المحلي أقل تعقيدا من الاستثمار الأجنبي كون المستثمر لا يتكبد عناء دراسة المخاطر الإضافية (المخاطر السياسية ومخاطر أسعار الصرف)، كما لا يستغرق وقتا طويلا ولا يتطلب تكاليف مرتفعة.

الاستثمار الأجنبي أو الخارجي :

تعتبر كل الاستثمارات الواقعة خارج حدود الدولة هي استثمارات خارجية أو أجنبية، حيث يقوم المستثمر بتوظيف رأسماله خارج حدود الدولة من أجل تحقيق الربح، إذ أن الاستثمارات الخارجية تتدفق من دولة إلى أخرى بحثا عن العائد الأكبر والمخاطرة الأقل وفق مناخ الاستثمار.

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى قسمين رئيسيين:

الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويتمثل في المشروعات التي يقيمها المستثمر خارج حدود الدولة الأم، ويقوم بإدارتها إما بسبب الملكية الكاملة لها أو نتيجة لاشتراكه في رأس المال بنصيب يعطي له حق الإدارة، وقد يكون المستثمر هنا فردا أو شركة أو فرعا لإحدى الشركات.

كما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة خارج الدولة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر، أو لامتلاكه جزء من رأس المال يعطيه الحق في الإدارة والرقابة، ويرافق هذا الاستثمار انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تحركات رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار في بورصة الأوراق المالية عن طريق اقتناء أسهم أو سندات وتكوين محفظة للأوراق المالية، كما يعتبر هذا الاستثمار بمثابة توظيف لرأس المال فقط دون التدخل في الإدارة، أي أنه تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي، دون أن تكون له السيطرة على المشروع، وقد توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر إذ أعتبر البعض بمثابة مقدمة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ووسيلة للتعرف على مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره

أدوات الاستثمار

نذكر
منها

تعرف أداة الاستثمار على أنها ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائل الاستثمار

وهناك العديد من أدوات الاستثمار

ويتم هذا الاستثمار عن طريق اقتناء عقارات حقيقية مثل المباني والأراضي وغيرها وذلك بطريقة مباشرة أو عن طريق الإستعانة بما يعرف بصناديق الاستثمار العقاري والتي تعتبر بمثابة وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين والمدخرين فيه للاستثمار في المجالات العقارية المختلفة ويتضمن مجموعة من الأصول العقارية التي تضمن حدا من السيولة، وتصدر حصص الصندوق في صورة وثائق استثمارية تخول المكتتب فيها حقوقا متساوية اتجاه الصندوق، وتوجه هذه الصناديق استثماراتها من خلال الاستثمار في أصول عقارية عن طريق بنائها أو ترميمها أو تطويرها ثم القيام بتأجيرها أو بيعها

• العقارات

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة -بورصات- مثل بورصة القطن في نيويورك وبورصة الذهب في لندن وبورصة الشاي في سيلانكا وغيرها من البورصات، ويتم التعامل في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية" بين طرفين

• السلع

تعتبر المعادن النفيسة من الأدوات الاستثمارية المفضلة عند بعض المستثمرين كونها تعمل على الحفاظ على الأموال من عوامل التضخم، كما تعتبر مخزن هام للقيمة، وماذا آمن في حالة حدوث أزمات، وقد تزايد الاهتمام بهذه المعادن مع مرور الزمن إذ تم انشاء بورصات خاصة بها تعرف ببورصة المعادن النفيسة وهي بورصة تداول فيها السلع المعدنية النفيسة من الذهب والفضة والبلاتين، ومن أهم الأسواق التي تتداول فيها المعادن الثمينة سوق السبائك في لندن ويتم التداول فيها عن طريق المعاملات الفورية والعقود الآجلة، وسوق نيويورك التجارية والتي يتم فيها تداول المعادن عن طريق العقود الآجلة بسعر محدد والتسليم يكون في وقت محدد في المستقبل

• المعادن النفيسة

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشاراً، وتتنوع من حيث أنشطتها وأحجامها وأشكالها القانونية وأشكال ملكيتها، كما تتنوع مجالات أنشطتها من سلع وخدمات مختلفة وقد تعمل على المستوى العالمي والمحلي

• المشروعات الاقتصادية

وهي من أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل، فهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة، ويقوم البنك المركزي بطرحها وتباع في المزاد العلني بأسعار تقل عن سعرها الاسمي، ويمكن إعادة خصمها في أي وقت لدى البنك المركزي

• أذونات الخزينة

وهي من أدوات الاستثمار وتتخذ شكل سندات أذنية صادرة عن مؤسسات مالية ذات مراكز ائتمانية قوية، وهي من أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت، لكنها غير مضمونة مما يجعل درجة المخاطرة الموافقة للاستثمار فيها عالية نسبياً

• الاوراق التجارية

تعتبر العملات الأجنبية من أهم أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال العالمية، فقد أصبحت أسواقها منتشرة في جميع أنحاء العالم مثل الأسواق المالية الموجودة في نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وغيرها

• العملات الأجنبية

وهي صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول وتمثل حق المساهمة في رأس مال شركة، ولحامل السهم مجموعة من الحقوق لسيما حقه في الأرباح والتصويت في الجمعية العامة، ونصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية ودفع كافة الإلتزامات

• الأسهم

وتنقسم من حيث الحقوق التي تخولها إلى المساهمين إلى نوعان:

الممتازة

وهي وثيقة تحمل قيمة اسمية تصدرها المنشأة، يحق لحاملها بما يعادل أسهمه ملكية جزء من المشروع، أي أنها عبارة عن صك ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية، ويمتاز بأنه يتمتع بمزايا إضافية لا تتمتع بها الأسهم العادية كأولوية في الحصول على الأرباح ونتاج التصفية والتصويت وغيرها

العادية

تمثل مستندات ملكية لها قيمة اسمية ودفترية وسوقية، ويملك حاملها حقوق يحددها القانون عادة، حيث لها الحق في اقتسام الأرباح المحققة، بعد دفع التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة، ولحاملها الحق في نقل ملكيتها بالبيع أو التنازل، كما أن مسؤوليته محدودة بحصته في رأس المال وله الحق في التصويت في الجمعية العمومية

تحقق السندات دخلاً ثابتاً لحاملها، فهي عبارة عن أداة دين لحامله على الشركة المصدرة له يمكن تداوله في الأسواق الثانوية، فلحامل السند الحق في الحصول على فوائد سنوية محددة مع استرجاع قيمته الاسمية في تاريخ استحقاقه، ولا يحق له التدخل في إدارة الشركة، إذا فحقوق حاملي السندات تتمثل في:

الحصول على فوائد سنوية ثابتة.

تسديد قيمة السند عند حلول الأجل

• السندات

هي عبارة عن وعاء مالي يأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن المصرف الذي أنشأه، وتتمثل وظيفته في تجميع مدخرات المشاركين فيه من أفراد وشركات وهيئات ويتم استثمار هذه الأموال في الأوراق المالية، ويسمح للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في نتائج أعمال الصندوق، وتتم إدارته من قبل المصرف مقابل أتعاب محددة أو نسبة من الأرباح المحققة

• صناديق الاستثمار

وتوفر صناديق الاستثمار جملة من المزايا للمستثمرين تتمثل فيما يلي:

- تسمح للمستثمرين تحقيق أكبر عائد بأقل نسبة من المخاطرة.
- توزيع أموال المستثمرين في محافظ مالية متنوعة ولشركات من قطاعات مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع الاستثمارات على مناطق جغرافية مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المخاطر.
- توفر منفذا لصغار المدخرين للتعامل مع السوق المالي ومنحهم القدرة على استثمار أموالهم، نظرا لقدرة هذه الصناديق على افتتاح مجالات الاستثمار المالية الكبيرة التي لا يستطيع صغار المستثمرين اقتحامها عن طريق تجميع أموال صغار المستثمرين لتصبح أموالا ضخمة.
- أضف إلى ذلك خبرتها الاستثمارية وتخصصها وكفاءتها ومعرفتها بالأسواق تمكّنها من الإدارة الحكيمة للأموال المستثمرة. تنشيط بورصة الأوراق المالية